



الوضع السياسي لكينيا ما بين عامي (1990-1992)

Kenya's political situation Between years (١٩٩٢-١٩٩٠)

أ.د. موفق هادي سالم الدفاعي

أسماء غني داود

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

This thesis aims to monitor the existential anxiety in the novels of Ahmed Saadawi as a problematic of the ontological issues that the postmodern narrative works on, by revealing the postmodern narrative awareness from which the novels of Ahmed Saadawi started, and the conscious of the scattered and dispersed world that suffers from vulgarity and futility, especially the Iraqi reality following 2003, when the Iraqi scene went through fluctuations and terrifying moments, which prompted the novelist to approach it according to a new vision of the world, hence we find that the fictional characters in his novels, including the narrator, the hero and other characters, appeared at different levels and suffering from existential anxiety, with an internal sense of oppression and contraction, accompanied by fear of torment or misery, that one feels powerless in front of them, Noting that existential anxiety tend to abound in places where there are wars, conflicts and critical political, social and economical conditions. The nature of the thesis required that it be divided into an introduction, three axes and a conclusion. In the introduction, we have explained the distinction between the modernist narrative and the postmodern narrative in their functions in terms of the vision and the questions posed by each of them, and we further explained the concept of anxiety and existential anxiety in particular. The First Axis is titled "Love and Existential Anxiety", in which we have elaborated the relationship of love with existential anxiety and how Saadawi treated it in his novels.

Email: serwan.ge.ma.hum@uodiyala.edu.iq.

Published: ٢٠٢٣/٩/١

Keywords: سياسي، كينيا، الأوضاع

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

الملخص:

استغرق التحول الديمقراطي الكيني ما يقرب من عشرين عاما وبدأ في عام ١٩٩١ مع إدخال التعددية الحزبية وإنهاء نظام الحزب الواحد. وكان الدافع وراء ذلك هو الضغوط الخارجية من الدول المانحة والمعارضة الداخلية. شهد المشهد السياسي تحولات كبيرة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، تميزت بالتوترات العرقية التي تركزت حول الأفراد. واجه نظام الرئيس دانييل أراب موي استياءً محلياً ومهنيًا أدى إلى أزمة مزدوجة، مما أدى إلى سياسة تنافسية متعددة الأحزاب في نوفمبر ١٩٩١. ظهرت العديد من الأحزاب السياسية في كينيا، بما في ذلك FPK، وKANU، وTNA، وPNU، وCIPK، و لجنة حقوق الإنسان. تضمنت التحديات التي واجهها النظام السياسي الكيني الصراع على السلطة المتأثر بالولاءات السياسية والانتماءات العرقية، والفساد واحتكار السلطة منذ عام ١٩٦٣، والاضطرابات العرقية والتوترات الأمنية، فضلاً عن تدخل القوى الغربية التي تسعى إلى حماية مصالحها أو إدارة أجندها الخفية.

المقدمة

إنهار صرح الدولة ذات الحزب الواحد والسيطرة المركزية في كينيا خلال عامي (١٩٩٠-١٩٩٢)، وشهدت قواعد السياسة الكينية تحولاً عن طريق تجدد الصراع السياسي المفتوح، وظهرت توترات عميقة على أساس المصالح العرقية، لكنها تركزت حول الأفراد، وبقيت تغلي لعقود، وكانت محصورة في حدود معينة من خلال سلطة الدولة ذات الحزب الواحد.

كانت عملية ديمقراطية كينيا مفاجأة نسبياً، وهي نتاج تجمع قوى تضمنت التغييرات السياسية الخارجية في نهاية الحرب الباردة، وتأكيد جديد للغرب في تعاملاته مع الحلفاء الأفارقة، وفي الوقت نفسه وصل التوتر ذروته بين النماذج الاقتصادية المفتوحة والمغلقة، ولو كان اقتصاد كينيا مزدهراً حينها لثم إرضاء الدول الغربية المانحة، لكن صبرها بدأ ينفذ نتيجة تأخيرات الحكومة الكينية بالقيام بتحرير اقتصادها.

واجه نظام الرئيس الكيني دانيال أراب موي (١٩٧٨-٢٠٠٢) سخطاً عميقاً لدى النخبة السياسية والطبقات المهنية وعموم فئات الشعب، كان نتيجته حدوث أزمة مزدوجة أجبرته على الموافقة بسياسة تعدد الأحزاب التنافسية في تشرين الثاني من العام ١٩٩١.

في كانون الأول من العام نفسه، أصبحت كينيا دولة متعددة الأحزاب وذات معارضة شعبية بدت مستعدة للسيطرة على السلطة، لكن وبعد عام واحد فاز الرئيس موي وحزب كانو الحاكم في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٢، وتَشَطَّت المعارضة، ولم يكن المراقبون الأجانب قادرين على منع الممارسات الانتخابية الخاطئة، والتي نتجت عن الانتصار الساحق للحزب الحاكم.

أدت عملية الدمج بين السياسة والعرقية، واستغلال التوترات التي لها صلة بالأراضي الزراعية من قبل السياسيين إلى حدوث عنف واسع عم البلاد، ودمرت العلاقات بين أفراد الجماعات العرقية. من هنا جاء اهتمامنا بهذا الموضوع، لأهمية دراسة الوضع السياسي لكينيا في عهد الرئيس السابق دانيال أراب موي، وفي هذه المدة بالذات من حكمه، ولأن الموضوع لم يدرس من قبل باحثينا نهائياً، ولانعدام المصادر العربية بهذا الموضوع في مكتبتنا الوطنية والمركزية.

اقتضت خطة البحث أن يكون من (مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة). تناول المبحث الأول منه موضوع: أثر المتغيرات الدولية على كينيا (١٩٨٩-١٩٩١). أما المبحث الثاني فتناول موضوع: التطورات الداخلية في كينيا، وظهور الأحزاب المعارضة (١٩٩٠-١٩٩٢). وتناول المبحث الثالث موضوع: الصدمات العرقية في إقليم ريفت فالي (١٩٩١-١٩٩٢). وتضمن المبحث الرابع موضوع: الصراع من أجل الرئاسة، وحدث المناوشات بين الحكومة والأحزاب المعارضة خلال العام ١٩٩٢. وتناول المبحث الخامس والأخير موضوع: الصراع من أجل فوز حزب فورد (أيار- تشرين الأول ١٩٩٢). ثم جاءت الخاتمة، وفيها أهم ما توصل اليه من نتائج. أعتمد البحث على العديد من المصادر الأجنبية، يمكن الرجوع إليها والاطلاع عليها في قائمة المصادر.

ختامًا أدعو الله تعالى أن أكون قد وفقت في جهدي العلمي المتواضع، ليكون بحثي هذا مصدرًا مفيدًا للمعنيين في الدراسات التاريخية، ومنه العون والتوفيق.

المبحث الأول

أثر المتغيرات الدولية على كينيا

(١٩٨٩-١٩٩١)

شهدت المدة ما بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٠) حدوث تغيرات جذرية في السياسة العالمية، وذلك مع سقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني من العام ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفيتي في السادس والعشرين من كانون الأول من العام ١٩٩١ ونهاية للحرب الباردة، ولم يتضح للشعب الإفريقي أن الدول السلطوية^(١) يمكن أن تنفجر من الداخل، عندما تواجهها مقاومة شعبية، وإن القوى الغربية يمكن أن تبقى محايدة في الصراعات بين الأنظمة المسيطرة على الحكم، وأيضًا مع خصومها دون المخاطرة بخسارة زبائنها^(٢).

سقطت الأنظمة العسكرية في مالي والنيجر، فيما أجبرت الدول ذات الحزب الواحد في غانا وساحل العاج وجمهورية بنين وزامبيا ورواندا وأثيوبيا وأنغولا جميعًا على اعتماد سياسة التعددية الحزبية بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٢)، كما تم الإطاحة بالعديد من الزعماء السياسيين من المحافظين وخلفاء الآباء المؤسسين للاستقلال، وكانت تلك التغيرات هي التحولات الأكثر تأثيرًا في الحياة السياسية لإفريقيا منذ عهد الاستقلال السياسي^(٣).

كانت وجهات النظر الغربية تجاه جميع مشاكل إفريقيا تراها بأنها اقتصادية بالدرجة الأولى، وأصبح يحلّ محلّها الإدراك بأنها قد تكون في الحقيقة سياسية، إفريقيا لم تكن محتاجة إلى اقتصاد السوق فقط، كما كانت المؤسسات المالية الدولية تحاول أن تفتح كينيا لسنوات، بل كانت محتاجة إلى سياسة ديمقراطية أيضًا^(٤).

عرفت الدول السلطوية التحرر الاقتصادي، لذا فإن السياسة التنافسية قامت بتحجيم تلك الدول، وكان بإمكانها أن تحرر إفريقيا، واتخذت تلك الدول قرارات سيئة؛ لأنها لم يكن الإمكان الاعتماد عليها بالنسبة لهم، ووضح البنك الدولي في العام ١٩٨٩ قائلًا: «الشرعية والإحصاء هما شرطان مسبقان لأي تنمية مستدامة^(٥)، وإن الديمقراطية^(٦)، وتحرير الاقتصاد يعززان أحدهما الآخر؛ لأن نمو القطاع الخاص كان يخلق بدوره الاستقلال المالي عن الدولة^(٧)».

نتيجة لذلك، كانت كينيا أمام موجة من التغيير، وبقت مخاوف الولايات المتحدة الرئيسية في إفريقيا هي الشيوعية والفصل العنصري، ومع ذهاب الأثنين فقد تصرفت الولايات المتحدة كما لو أن انتصارها على الشيوعية قد أكد صعودها الأخلاقي والعسكري والاقتصادي، وأن ذلك مكن من حدوث تحول نحو التمسك بالقيم الأمريكية كميّار للمساعدة^(٨).

كان شرق إفريقيا مُعرّضاً بشكل كامل لسياسة أمريكا الجديدة، والتي تستطيع من خلالها أن تدعم التغيير السلمي والتعددية السياسية والتنمية الاقتصادية، سواء أرادت الحكومات القائمة أم لا، واقتصادياً لم يكن لدى الولايات المتحدة الكثير لتخسره، فقد كانت قادرة على المطالبة بالتحريير الاقتصادي والسياسي في الوقت نفسه، دون تعرض مصالحها الوطنية إلى خطر كبير^(٩).

عُيّن سميث همبستون Smith Hempstone سفيراً للولايات المتحدة في كينيا في تشرين الثاني من العام ١٩٨٩، وكان سياسياً متمرساً بشؤون كينيا منذ عقد الستينيات، ولعب دوراً مهماً في التغييرات التي تمت فيها، وسرعان ما برهن أنه ناقداً كبيراً لفساد الحكومة الكينية وحكمها ذو الحزب الواحد، وبدون خوف أو تردد، ففي الثالث من أيار من العام ١٩٩٠ أعلن صراحةً للحكومة الكينية أن المساعدات الأمريكية في المستقبل ستذهب فقط للدول التي تحتوي على مؤسسات ديمقراطية، وتدافع عن حقوق الإنسان، وتطبق سياسة متعددة الأحزاب^(١٠)، وكان زعماء حزب كانو KANU الحاكم حينها في صمت مطبق^(١١).

بدى همبستون في البداية متهوراً، لكن سرعان ما أصبح واضحاً أن العديد من أعضاء الكونجرس الأمريكي قد شاطروه وجهات نظره، وانخفضت القروض والمنح الأمريكية إلى كينيا عام ١٩٩٠، عندما أصبحت المساعدات على نحو متزايد عرضة للشروط السياسية، ومع تحوّل وجهات النظر الأمريكية في المؤسسات المالية الدولية، وكان همبستون يرمي بطوق النجاة إلى حركة التغيير في كينيا التي تخضع للقمع، وأعدّ المشهد السياسي لمواجهة بين الدول، وكذلك داخل كينيا^(١٢).

كان موقف البريطانيين يتعلق بالعمل التجاري كالمعتاد، والدفاع عن كينيا علناً والعمل خلف الأبواب المغلقة تشجيعاً للإصلاح، ولكن بعد سقوط رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر^(١٣) Margaret Thatcher (١٩٧٩-١٩٩٠) في تشرين الثاني من العام ١٩٩٠، بدأ موقفهم يتغير كذلك^(١٤).

كانت الحكومة الكينية غير مهيأة للأزمة الناتجة جراء ذلك، إذ أصبح لديها شعور بالاستحقاق للحصول على المساعدات عبر عقود من الزمن؛ نتيجة لميولها الرأسمالية المؤيدة للغرب، الأمر الذي جعلها تهمل إشارات التحذير^(١٥)، ولم يكن الرئيس الكيني دانيال أراب موي^(١٦) Daniel arap Moi (١٩٧٨-٢٠٠٢) مرتاحاً من الصحافة الغربية، وكان متردداً في الاعتراف بأهميتها لكينيا؛ بسبب اعتماد الأخيرة على الغرب في كل من المساعدات والسياحة، وكان حانقاً نتيجة لما يعدّه نفاق الغرب في نقده لكينيا، مقارنة بدول إفريقية أخرى، وتصوره بأن أولئك الذين يقودون حملات التغيير كانوا يفعلون ذلك بدوافع غير أنانية، وكان يشعر أن الدبلوماسيين والصحفيين وعمال الإغاثة الغربيون كانوا يدعمون ويكملون بصورة غير متعمدة هذه الأطروحة الخاطئة، والمتمثلة بالخير مقابل الشر والديمقراطية مقابل السلطوية والفساد مقابل أداء الواجب^(١٧)، لكن لم يكن حزب كانو قادراً على تحديد استجابة غير تصادمية^(١٨).

كانت كينيا تستجيب ببطيء للعالم الأخذ بالتغيير، وكانت معتمدة بنويًا على المساعدات الأمريكية والبريطانية، وقد بلغت تدفقات المساعدات الكليّة إلى كينيا ذروتها بين عامي (١٩٨٩-١٩٩١)، وبمقدار مليار دولار أمريكي كل عام، وشكّلت المساعدات الحكومية المباشرة (١٥٪) من الموازنة و(ثلاثة أرباع) ميزانية التنمية^(١٩)، وكانت المساعدات الأجنبية تموّل أكثر من (٢٠٠٠) مشروع بين عامي (١٩٩٠-١٩٩١)، فيما كانت الحكومة ملتزمة تجاه أكثر من (١٥٠) برنامج إصلاح هيكلية ممول من الخارج^(٢٠).

على الرغم من أن مساعدات كينيا كانت تشكل (١١-١٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي، لكن بقيت متواضعة وفق معايير الدول الأكثر مديونية، إلا أنها أبقّت الحكومة معتمدة على الدعم الغربي، وإن الدخل غير المكتسب من الزيادة المفاجئة في سعر الموارد الطبيعية، لم يكن نتاج الانتاجية أو الكفاءة الاقتصادية الداخلية، بل العكس مجرد تدفق الموارد التي كانت تمثل مكافأة على عدم الكفاءة^(٢١).

المبحث الثاني

التطورات الداخلية في كينيا، وظهور الأحزاب المعارضة (١٩٩٠-١٩٩٢)

على الرغم من الضغوط والأحداث والعوامل الخارجية الكبيرة التي قادت التغييرات الداخلية في كينيا بين عامي (١٩٩٠-١٩٩١)، لكن كان لها تأثيرًا قليلًا من دون شجاعة وإصرار المعارضة الكينية، وعلى الرغم من ضغوط الدولة المتواصلة وعناصر الكنائس وطبقة رجال القانون، فقد واصلت عدد من المنظمات غير الحكومية والسياسيين التنافس مع الحكومة على احتكار السلطة، وكان هؤلاء يتلقون دعمًا متذبذبًا من الحكومات الغربية والناشطين الغربيين^(٢٢)، ولقد وصف المراقبون الدوليون ذلك على أنه تحالفًا قصيرًا لكنه فعالًا عبر الأوطان، بين أعضاء الطبقات المهنية الوسطى النشطة سياسيًا، والمانحين والصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان الدولية^(٢٣).

تمكن ذلك التحالف من الاستمرار؛ نتيجة لوجود عدم الرضا داخل كينيا، ونتيجة القوى السياسية القادرة على استغلال ذلك الانشقاق، وتم اسقاط حكم الحزب الواحد من خلال تحالف ذو (أربعة) مسارات بين السياسيين ودوائرهم الانتخابية والكنائس والطبقات المهنية الحضرية والغرب^(٢٤).

كانت الكنيسة والدولة في حالة صدام مستمر، وبقي رجال الكنيسة في مواقعهم الدينية، ولقد فشلت جميع محاولات الرئيس موي للتقليل من نفوذهم، لذلك كان التحدي الكبير لسلطة الحكومة من الكنائس^(٢٥)، وقد ألقى تيموثي نجويا^(٢٦) Timothy Njoya خطبة في الأول من كانون الثاني من العام ١٩٩٠ تساءل فيها عن المدة الكافية لمشاهدة التغييرات التي حدثت في شرق أوربا تحدث في كينيا، وأشار إلى أن دول الحزب الواحد كانت غير ديمقراطية ومعزولة عن الرأي العام الشعبي، والذي لا يمكن أن يُعبر عنه إلا من خلال تأسيس أحزاب جديدة^(٢٧).

تزايد الجدل حول مزايا نظام الحزب الواحد والحاجة إلى التغيير، على الرغم من أن سياسيين قلائل هم من دعموا نجويا علنًا، ونتيجة لإطلاق سراح رئيس جنوب إفريقيا السابق نيلسون مانديلا (١٩٩٤-١٩٩٩)، وتشريع المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، فقد أعاد الأسقف هنري أوكولو Henry Okullu تحدي نجويا، مؤكدًا أن سياسة التعددية الحزبية تضمنت الشفافية

والمسألة^(٢٨)، وأكد الرئيس موي ذلك بكل حزم خلال افتتاح الجلسة البرلمانية في آذار من العام ١٩٩٠، إذ قال: "... إن الكينيين لا يعارضون نظام التعددية الحزبية لأسباب أو نوايا أيديولوجية، من قبل أولئك الذين يسيطرون على دفة السلطة، ومن أجل فرض إرادتهم على الناس. ما قد قلناه هو أن مجتمعنا حتى يصبح مجتمعًا متماسكًا بما فيه الكفاية، بحيث لا تعود للقبيلة أهمية في النشاطات السياسية والاقتصادية للأمة، فإن استراتيجية جماهيرية قائمة على نظام حزب ديمقراطي واحد وخاضعة للمسائلة، هي الاستراتيجية الأمثل..."^(٢٩).

كان المحامون يلعبون دورًا مهمًا في إعادة طرح الديمقراطية المتعددة الأحزاب^(٣٠)، وقد دعت مجلة قانون نيروبي الشهري Nairobi Law Monthly إلى مناظرة حول إمكانية تحقيق السياسة ذات التعددية الحزبية، وانتقدت محاولات تخريب الدستور، فأصبحت المجلة تواجه ضغوط شديدة، وأتهم محررها كيتوبو إيمانيارا Gitobu Imanyara بطباعة منشور مثير للفتنة وازدراء المحكمة وتهم جنائية متعددة ما بين عامي (١٩٨٧-١٩٩١)، فتم سجنه في النهاية بتلفيق تهمة سرقة إليه^(٣١).

قادت عملية إعادة تقديم الديمقراطية ذات التعددية الحزبية إلى تسجيل حزبين سياسيين جماهيريين جديدين، إذ سُجّل حزب فورد Ford رسميًا في الحادي والثلاثين من كانون الأول من العام ١٩٩١، وانشق مئات الآلاف نحو الحزب الجديد، لا سيّما من نخب قبيلة الكيكويو Kikuyu^(٣٢)، فضلًا عن جميع أفراد قبيلة لولو Luo^(٣٣)، وأصبح رايلا أودينكا Raila Odinga رئيسًا للحزب، وموليرو Molero نائبًا للرئيس، ومارتن شيكوكو Martin Shikoku أمينه العام^(٣٤).

أعلن موي كيباكي^(٣٥) Mwai Kibaki عن تأسيس الحزب الديمقراطي الكيني Kenya (KDP) Democratic Party في الثالث من كانون الثاني ١٩٩٢، وتبعه العديد من قبيلة الكيكويو^(٣٦)، وقد أحدث تأسيس الحزب ردات فعل غاضبة من زعماء حزب فورد، الذين وبخوا كيباكي لتخليه عن حزب كانو، بعد أن كان حزب فورد منتصرًا، وحتى أن البعض قالوا أن حزبه الجديد ليس سوى مؤامرة من صنع حزب كانو؛ لتقسيم أصوات قبيلة الكيكويو^(٣٧).

أن ما دفع كيباكي إلى تأسيس حزبه الجديد هو رغبته بأن يمثل مصالح الطبقة البرجوازية لقبيلة الكيكويو، واهياء نموذج حكومة الرئيس السابق جومو كينياتا^(٣٨) Jomo Kenyatta (١٩٦٤-١٩٧٨) التكنوقراط المحافظة، والميل نحو الغرب، والتركيز على النمو الاقتصادي^(٣٩).

كان الحزب الديمقراطي حزب أعمال يفضل الليبرالية وخصخصة الشركات الحكومية، وهو ما كان يستفيد منه دائرة الحزب الرئيسية حول جبل كينيا، ولكن لم يحصل الحزب في البدء على الكثير من التأييد خارج الإقليم الأوسط ومقاطعتي إمبو Embu وميرو Meru، ولم يمتلك الحزب أكثر من (٢٠) مقعدًا برلمانيًا^(٤٠)، وسرعان ما ظهرت انقسامات داخل الحزب بين السياسيين القادم، وبين الاشتراكيين والليبراليين، وبين أولئك الذين عانوا لعقود من أجل تحقيق الحرية، وبين المصالح العرقية المنطقية والمصالح الشخصية^(٤١).

أسس عدد من السياسيين الآخرين أحزاب صغيرة، ومنهم: الوزير السابق جونستون ماكو Johnstone Makau الذي أسس الحزب الديمقراطي الاشتراكي (SDP) Social Democratic Party، وجورج أنيونو George Anywnu الذي أسس حزب المؤتمر الاشتراكي الكيني (KSC)

Kenya Socialist Congress Party، وكان الأبرز من بين الأحزاب التي رُفض تسجيلها الحزب الإسلامي الكيني (IPK) Islamic Party of Kenya (٤٢).

المبحث الثالث

الصدّامات العرقية في إقليم رفت فالي

(١٩٩٢-١٩٩١)

شهدت المدة بين عامي (١٩٩٢-١٩٩١) واحدة من أسوأ أعمال العنف العرقية والسياسية في تاريخ كينيا في إقليم (الوادي المتصدع) رفت فالي Rift Valley، وذلك عندما قام محاربون من قبيلة كالنجين Kalnijin بتحريض من سياسي حزب كانوا وبمساعدة من الحكومة بإحداث خراب في كل مناطق كينيا تقريباً، ولم يكن القتال كالمعتاد على الماشية أو المراعي بل مثّل ظاهرة جديدة، فكانت أسبابه سياسية، وجاءت نتيجة للضغط من أجل إحياء الديمقراطية ذات التعددية الحزبية، لكن عكس جذورها الصراع الذي أمتد (٣٠) عاماً من أجل مرتفعات البيض السابقة بين قبيلة كالنجين وقبائل من مجتمعات أخرى، التي قامت بشراء الأراضي الزراعية هناك^(٤٣).

بدأت المشكلة في التاسع والعشرين من تشرين الأول من العام ١٩٩١ في مقاطعة ناندي Nandi، عندما أدى خلاف طويل الأمد حول حصص في مزرعة إلى نزاع عنيف، مجبراً سكان المقاطعة على مقاتلة جماعة مختلطة من المالكين الأصليين للمزرعة^(٤٤)، وأمتد القتال بسرعة إلى مزارع أخرى في المنطقة وإلى إقليم كيسومو Kisumu المجاور، وهاجمت مجاميع منظمة من مقاتلي قبيلة كالنجين سكان قبيلة لوف في ناندي وكيريغو Kiriju مرتكبة أعمال نهب وحرق للبيوت^(٤٥).

امتدت المشكلة إلى مقاطعة ترانس نزويا Trans Nazwaya في تشرين الثاني من العام نفسه مع هجمات على قبيلة لوهيا Lohia، واستمرت في كيريغو عندما أحرق أفراد قبيلة كالنجين المزارع، وأخرجوا قبيلة لوف وآخرين من المزارع التي تعود إلى حقبة التوطين، وامتدت الصدامات إلى جبل الكون Elgon في مقاطعة بونكوما Bungoma في كانون الأول، وكان يقطن تلك المنطقة أفراد من قبيلتي ساباوت Sabaut وتيسو Teso المؤيدين لحزب كانوا، وكذلك قبيلة بوكوسو Bukusu المؤيدة لحزب فورد، والذين كانوا قد اشتروا أراضي زراعية في مناطق كانت في السابق تعود لقبيلة ساباوت عند الجبل، ودعا سياسيو تلك القبيلة بإحراق منازل الأشخاص الذين لا ينتمون إلى قبيلتهم^(٤٦).

تفاقت الصدامات طوال الأشهر الأولى من العام ١٩٩٢ في ترانس نزويا ويونكوما Yunkuma، ووقعت أعلى حصيلة للقتلى في تلك المنطقة الصغيرة، وكانت قبيلة ساباوت هي المعتدية^(٤٧)، واستمر القتال في كيريغو Kiriju وناندي وترانس نزويا وبونكوما بين شهري آذار ونيسان من العام ١٩٩٢، وأمتد ليضم مولو Molo وأولينكورون Olengurune في ناكورو Nakuru، وكانت تلك المناطق ذات عرقيات متعددة؛ نتيجة لعقود من شراء الأراضي، وكانت الأغلبية فيها من قبيلة الكيكويو، لكن كان هناك الكثيرون أيضاً من قبائل كالنجين وكوسي Kwsy ولوو ولوهيا^(٤٨).

ألقيت المنشورات التي طالبت الأشخاص الذين لا ينتمون إلى قبيلة كالنجين بمغادرة المنطقة، وتبع ذلك أعمال تخريب وقتل^(٤٩)، امتدت الاشتباكات إلى حدود منطقة ناروك Naruk، وكان أفراد قبيلة كوسي هم الضحايا الرئيسيين، والذين قد اشتروا أراضي زراعية في مقاطعتي ناروك وبوميت Bumit منذ عقد الستينيات^(٥٠).

كانت كينيا على حافة حرب أهلية بين شهري شباط وآذار من العام ١٩٩٢، وذلك عندما أعلن متشددو قبيلة كالنجين أن مناطق القبيلة -وهي مناطق حزب كانو- ممنوعة على أعضاء حزبي فورد والحزب الديمقراطي من دخولها، مؤكدين أن قبيلتهم قد أعلنت الحرب على قبيلة لوو، وكانت مدن بونكوما Bungoma ويواسين كيشو Uasin Gishu وكيسي Kisy وكيريجو وترانس نزويا وناكورو وناروك جميعها مشتعلة، وقد ألقى المعارضة باللوم على حزب كانو في إثارة العنف، وكانت هناك هجمات مقابلة ضد قبيلة كالنجين^(٥١).

ألقى حزب كانو ورئيس الخدمة المدنية فيليب مبيثي Philip Mbithi مسؤولية الاشتباكات الجارية على مؤيدي حزب فورد، الذين قد جرى تدريبهم في ليبيا على يد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) Central Intelligence Agency، وحاولوا منع الصحف من كتابة التقارير حول الأزمة، متهمين إياها بنشر الأكاذيب، وعمت الفوضى في مجلس البرلمان عندما وصف أعضاء البرلمان في حزب كانو من قبيلة كالنجين زملائهم من القبيلة نفسها بالقتلة، غير أن رئيس المجلس جوناثان نكينو Jonathan Ng'eno منع كل المحاولات لمناقشة الصدمات حتى أواخر شهر نيسان^(٥٢).

قام أعضاء البرلمان بتشكيل لجنة تحقيقية برئاسة كينيدي كيليكو Kennedy Kiliku في أيار؛ وذلك للتحقيق في تلك الصدمات، وبدت هناك علامات للتغيير في موقف الحكومة، وتوقف القتال حينها، وفي نهاية تموز أصبح الوضع على الأغلب تحت سيطرة الحكومة، لكن استمرت المشاكل في يواسين كيشو وجبل الكون وترانس نزويا، وأما في منطقة الغابة المشتعلة في الدوريت الجنوبية Eldoret South لم يبدأ القتال إلا بحلول كانون الأول، وذلك قبل بدأ الانتخابات العامة بثلاثة أسابيع فقط، وقام مسلحون من قبيلة كالنجين بإخراج (١٥) ألف من قبيلتي الكيكويو ولوهيا^(٥٣).

زارت لجنة تحقيقية مواقع الاشتباكات، واستخدمت مادة من تقرير سابق حول العنف صادر من المجلس الوطني للكنائس في كينيا (NCCK) National Council Of Churches Of Kenya^(٥٤)، وحمل التقرير مسؤولية أعمال العنف إلى فكرة العودة إلى الديمقراطية ذات التعددية الحزبية، والتوترات العرقية التي خلقتها^(٥٥)، وطالبت بالتحقيق مع السياسيين الذين قاموا بقيادة الدعوات المطالبة بنقل السلطات السياسية إلى أقاليم البلاد، وذكرت أنهم قد نظموا ومولوا عمليات القتل^(٥٦).

المبحث الرابع الصراع من أجل الرئاسة، وحدوث المناوشات بين الحكومة والأحزاب المعارضة خلال العام ١٩٩٢

كان منصب الرئيس هو نقطة الخلاف الرئيسية، ففي الثاني والعشرين من كانون الثاني من العام ١٩٩٢ أعلن أودينكا ترشيحه لذلك المنصب عن حزب فورد، وعلى الرغم من أن العديد كانوا يأملون بأن يترك المنصب لماتيبا Matiba أو السماح للأخير بأن يصبح رئيس وزراء تنفيذي، بقي أودينكا مصرًا على رئاسة كينيا، وقد تجمعت قبيلة لوا Luau خلف أودينكا، فيما انقسمت قبيلة لويو بين موليرو وشيكوكو Shikuku، وأيد معظم أنصار حزب فورد من أبناء قبيلة الكيكويو ماتيبا، وكان معظم أنصار ذلك الحزب يدينون بالولاء فقط لمجموعة من الأفكار السياسية التي تدعم المصالح الجماعية الخاصة لجماعاتهم العرقية^(٥٧).

اشترط برنامج حزب فورد أن يتم اختيار المرشح الرئاسي للحزب من خلال اقتراع سري يشمل جميع الأعضاء، لكن سرعان ما اقترح موييت Muite أنه ينبغي على الحزب ترك عملية الترشيح ليقوم بها مؤتمر الموفدين السنوي؛ لأن الانتخابات المباشرة للحزب مكلفة بطبيعة الحال، ومن الصعب تنظيمها، ولم يتفق معه على ذلك آخرين، أمثال: شيكوكو ونثينك Nuthinuk ويافت شامالا Japheth Shamalla محامي حقوق الإنسان من قبيلة لوهيا، وقالوا أن مؤتمر الموفدين السنوي وحده -وليس اللجنة المؤقتة- الذي يمكنه إصلاح دستور الحزب^(٥٨).

كان ذلك الموضوع أكثر من مجرد موضوع إجرائي؛ لأنهم كانوا يخشون من أن اقتراح موييت هو محاولة لتقوية نفوذ قبيلة الكيكويو، وقد تعمقت هذه الانقسامات خلال شهري آذار ونيسان من العام ١٩٩٢، على الرغم من أن موييت فاز بتأييد أودينكا، وكان ماتيبا في لندن يصارع من أجل استعادة صحته^(٥٩)، وعلى الرغم من إبقاء الموضوع سرًا، لم يكن ماتيبا قادرًا على القراءة ولا الكتابة منذ أن أصيب بجلطة دماغية، وعلى الرغم من ذلك أحفظ بمكانة عالية وشعبية واسعة، مصدرًا لبياناته التي تدعو إلى تعيين لجنة انتخابية مستقلة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإيقاف المساعدات، ورحب أيضًا بمشروع قانون التعديل الدستوري الذي تضمن إيجاد منصب رئيس الوزراء، الأمر الذي أثار تكهنات بأنه ربما كان راغبًا بشغل ذلك المنصب، غير أنه كان واضعًا نصب عينه منصب الرئاسة، فهو لم يكن فاحش الثراء فحسب بل يتمتع كذلك بشعبية كبيرة، لا سيّما في صفوف الفئة الأكثر فقرًا ضمن قبيلة الكيكويو^(٦٠).

أعلن ماتيبا أنه يتحدى أودينكا في الرابع من شباط من العام نفسه، ولم تنجح الجهود التي بذلها موييت في شهر نيسان، بهدف اقناعه بتجنب المواجهة والقبول بمنصب نائب الرئيس في ظل رئاسة أودينكا، وكان لدى المعارضة (ثلاثة) مرشحين جدد للرئاسة على الأقل^(٦١).

عمّت حالات التوتر الكبيرة كينيا، إذ وقعت مناوشات بين الحكومة والأحزاب المعارضة، ففي نيسان من العام نفسه قاد حزب فورد إضرابًا عامًا شمل جميع البلاد؛ وكان هدفه الضغط على الحكومة من أجل إطلاق سراح جميع المحتجزين والسجناء السياسيين، لكن سرعان ما تحول الإضراب إلى اختبار للقوة، عندما أضاف زعماء المعارضة مطالب جديدة، منها تعيين مفوضية

انتخابات مستقلة، وقامت الحكومة بدورها بالتهديد بطرد المواطنين المضربين عن العمل، ومقاضاة منظمي الإضراب^(٦٢).

على الرغم من أن حزب فوردي دعا أعضاء الاتحادات التجارية بدعم الإضراب، إلا أن معظمهم بقوا مواليين لحزب كانو، وقسمت دعوة حزب فوردي كذلك المعارضة؛ لأن الحزب الديمقراطي والكنايس كانوا مشككين بذلك، وكانت النتيجة هي تعادل كفة الطرفين، ونجح الإضراب في العاصمة نايروبي Nairobi وإقليم كيسومو^(٦٣).

نشر حزب فوردي بيانه الانتخابي الذي سماه (ميثاق التحرير الثاني)، والذي جاء فيه: ((قَبَلَ حزب فوردي بالرأي أن إعادة الهيكلية ستكون مؤلمة، وألزم نفسه بقبول التخفيضات في أعداد الموظفين، وتحرير سعر الصرف، وبخاصة أو إعادة هيكلية الشركات الحكومية))^(٦٤)، واقترح الحزب إلغاء الإدارات الإقليمية، ونقل السلطة إلى مجالس مقاطعات منتخبة، ودعا إلى الحد من الصلاحيات الرئاسية، واستحداث منصب لرئاسة الوزراء، وصياغة دستور جديد ليكنيا، وكان يعتقد أن الجامعات توسعت بسرعة أكثر مما ينبغي، وانتجت الكثير من الخريجين الذين لا يمكن توظيفهم، وانتقد الحزب أيضاً الخدمات الصحية في كينيا، وتبنى نسخة من السياسات الحكومية بقبوله مبدأ مشاركة الكُلف^(٦٥).

كانت هناك القليل من الاختلافات في السياسة بين زعماء المعارضة، إذ كان الجميع متفقين على أن الفساد كان سيئاً بحد ذاته، وأن الاحتجاز دون محاكمة والقيود على حرية التعبير والتجمع يجب أن ينتهي، وإن تدخلات الدولة في الاقتصاد ذهبت بعيداً جداً، وأن منتجي المحاصيل التجارية كانوا بحاجة إلى المزيد من الحوافز، وأن التعليم والرعاية الصحية كانت بحاجة إلى تطوير، وإن هناك حاجة ملحة إلى الاستقرار السياسي؛ من أجل الاستثمارات وتنشيط السياحة، وكانوا متفقين على كرههم لحزب كانو والرئيس موي، وأن إزالتها يمكن أن تتم من خلال الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، لكن برزت اختلافات بشأن المدى الذي يمكنهم به تنفيذ هكذا إصلاحات راديكالية وخلافية، وتحقيق المصالح الشخصية والعرقية والمناطقية، والتي ستكون الجهات المستفيدة الرئيسية منها^(٦٦).

كانت المدة من كانون الأول من العام ١٩٩١ إلى شباط من العام ١٩٩٢ هي أعلى درجات المد والجزر في حزب كانو الحاكم، ولكن حتى حينها لم يفقد كل شيء، إذ ظل الرئيس موي يتمتع ببعض الاحترام الشخصي، وبقيت الحكومة مسيطرة على الإدارات المحلية والإقليمية وعلى القوات الأمنية، ومحتفظة بتأييد أغلبية المؤسسة السياسية خارج الإقليم الأوسط ونيانزا التي تقطنها قبيلة لوي^(٦٧).

لم تهدد الانشقاقات أبداً سيطرة حزب كانو على ريف فالي خارج ترانس نزوييا وناكورو ولايكيبييا Laykybya والساحل في الجهة الشمالية الشرقية، بينما كان اختراق خصومه في المنطقتين الغربية والشرقية وفي منطقة كيسوي ليس كاملاً، وتمكن الرئيس موي أن يقرر تاريخ الانتخابات القادمة، واختار تاريخها لأطول مدة ممكنة، مانحاً ما يكفي من الوقت لفريقه للتعافي ولخصومه التفرق، وعلى الرغم من وعود الرئيس موي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لم يكن حزب كانو مستعداً لخسارة الانتخابات^(٦٨).

قيد الشرطة حرية المعارضة في التنظيم، وكانت الأجنحة الشبابية تضايق الحكومة، وقد اتهمتهم الأخيرة بأنهم عبارة عن أدوات تحرك قوى أجنبية، لا سيما الولايات المتحدة، واتهموا أيضاً بالتخريب، فلم يعد احتجاجهم وحده خياراً للحكومة^(٦٩)، واستغل حزب كانوا الوقت الذي ضيّعته المعارضة في الاقتتال الداخلي في إعادة البناء، وإعادة ضم فاعلين مهمين من جماعات هامشية عقدت الانتخابات الحزبية؛ وذلك لاستبدال المنشقين وإزاحة المتشددین الأكثر وضوحاً، وأهتم الحزب أيضاً بالسياسيين الذين تم نفيهم خلال عقد الثمانينات، والذين يمكن إقناعهم بالعودة إلى حضيرة الدولة، ونجح في إعادة العديد منهم^(٧٠).

سعى الرئيس موي أيضاً للحصول على التأييد الديني، محاولاً مواجهة النقد الذي توجهه الكنائس المعروفة لحكومته من خلال اللجوء إلى الكنائس الإفريقية والإنجيلية الصغيرة، وإلى المفاهيم الإنجيلية المتعلقة بإضاعة السلطة^(٧١).

دخلت كينيا حقبة خطيرة تغير فيها النظام السياسي ظاهرياً فقط، لكن تلك التغييرات لم تتحول إلى تشريعات داعمة أو على المستوى المحلي، وكان الموظفون وقوات الأمن لا يزالون مطيعين للرئيس، وبقيت الشرطة غير متسامحة وعدوانية مع الشعب، وظل المواليون مهيمين على المواقع المهمة والحساسة في الدولة، وكان استقلال القضاء موضع شك، والعديد من القضاة يرتبطون ارتباطاً وثيقاً مادياً أو شخصياً بنخبة الرئيس موي، وكان يعتقد أنهم وصلوا الانصياع لتعليمات الحكومة، وكانت وسائل البث الإذاعي تحت سيطرة الدولة^(٧٢).

مرت الاجتماعات الأولى لحزب فورد بسلاسة، ولكن مع تقدم الوقت أصبح الاضطراب في اجتماعات المعارضة أكثر شيوعاً، ومنعت إدارة المقاطعة ورجال الشرطة الحزب من تأسيس مكاتب محلية، كما رفضت ترخيص اجتماعاتهم، وطلب الحكومة من موظفي الخدمة المدنية دعمها وإلا فإنهم سيفصلون من وظائفهم، وأمر الرئيس موي أنه لا ينبغي أن يكون لموظفي الخدمة المدنية ولائاً منقسماً، أو اتخاذ موقف المحايد في عصر التعددية الحزبية^(٧٣).

تجاهلت السلطات الهجمات على ناشطي المعارضة من قبل أنصار حزب كانوا، وفي الوقت نفسه كان محاربو قبيلة كالنجين ومؤيدي حزب كانوا يطردون الجماعات الداعمة للمعارضة في مناطق نفوذ الحزب، وفي العشرين من آذار منع الرئيس موي كل التجمعات السياسية؛ وذلك للسيطرة على المصادمات، الأمر الذي أدى إلى قيام احتجاجات غاضبة من المعارضة^(٧٤).

حاولت الحكومة تقسيم المعارضة، من خلال إثارة التوترات العرقية بين قبيلتي الكيكويو ولوو، وتأجيج المخاوف في صفوف القبائل والجماعات الأخرى من احتمالية انتصار قبيلة الكيكويو، وكانت هناك شكوك من أن حزب كانوا كان يساعد عدد من زعماء المعارضة؛ من أجل تشتيت أصوات المعارضة، ففي أوائل العام ١٩٩٢ كان التركيز على كيباكي وعلى الحزب الديمقراطي^(٧٥).

تحول الاهتمام نحو ماتيبيا وشيكوكو بحلول نهاية العام ١٩٩٢، وقامت الحكومة بتقديم المساعدة إلى حملة ماتيبيا الرئاسية؛ من أجل تشتيت أصوات حزب فورد واصوات قبيلة الكيكويو، واقترح مطلعون سياسيون أن آلية الدولة قد جرى استغلالها لتقوية الحشود، التي رحبت بعودة ماتيبيا إلى كينيا في شهر أيار، وأن حملته لم تلاق القدر نفسه من المضايقة التي لقيتها حملات زعماء المعارضة الآخرين^(٧٦).

على الرغم من وجود أدلة على أن عدد من زعماء حزب فوردي تمت مساومتهم، إلا أن الكراهية التي أظهرها ماتيبا لاحقاً للرئيس موي جعل أي اقتراح للمنافسة كان يدار على مراحل لا معنى لها، وإذا كان حزب كانوا قد دعم سرّاً فصيلة في حزب فوردي من أجل تقسيم المعارضة، فقد أدى ذلك إلى نتائج عكسية تقريباً؛ لأن ماتيبا واجه عند نهاية الحملة خطر التغلب في عدد الأصوات على الرئيس موي، والاضطرار إلى إعادة الانتخابات^(٧٧).

المبحث الخامس

الصراع من أجل فوز حزب فوردي (أيار- تشرين الأول ١٩٩٢)

أجبرت سلسلة من الحسابات الخاطئة والصراع بين الزعماء والاختلافات السياسية الأكثر عمقاً، ائتلاف حزب فوردي المنقسم إلى دخول حرب مفتوحة، وتلاشت النشوة الأولية للفوز عندما أدى واقع التنظيم وصعوبات توحيد ائتلاف متباين من الأفراد لا يوحد شيء إلى إصابة القيادة بالشعور بالعجز، وكان التحالف الذي يمثله حزب فوردي بين قبائل الكيكويو ولوو ولوهيا وبين الراديكاليين والمحافظين، محكوم عليه دائماً بمواجهة الضغوط، ولم يكن انهياره أمراً حتمياً^(٧٨)، وكانت العقلية السائدة قد ضمنت الثقة المفرطة والتلاعب بالدولة تحطّم ذلك التحالف الوليد^(٧٩).

جاءت الخطوة التالية في سُلّم تفكك حزب فوردي في أيار ١٩٩٢، عندما عاد ماتيبا إلى كينيا، وعلى الرغم من أنه كان مريضاً، لكان كان عليه العودة فيما إذا كان يريد منصب الرئاسة، فهبطت طائرته في مطار نايروبي في الثاني من أيار، ليرحب به مئات الآلاف من أنصاره، وكان معظمهم من زعماء حزب فوردي من قبائل الكيكويو وإمبو وميرو، وكان أودينكا في الإقليم الغربي، إذ أعاد التأكيد على سعيه للحصول على ترشيح الحزب للرئاسة، وشكك بصحة ماتيبا^(٨٠).

أعلن الأشخاص البارزين الذين ليسوا من قبيلة الكيكويو بأن اللجنة قد تجاهلتهم، وكانت قاعدة قوة ماتيبا في صفوف ناشطي تلك القبيلة في الحزب، وأثار ارتباطه مع كبار القبيلة الشكوك بدلاً من إكسابه الثقة في أماكن أخرى، ولعدم رغبته في دعم أودينكا أغرق ماتيبا حزب فوردي في حرب من أجل السيطرة، الأمر الذي قاد إلى تشتت الحزب وتقسيم أصوات أبناء قبيلة الكيكويو، وضمان إعادة انتخاب الرئيس موي^(٨١).

ضم حزب فوردي شخصين كانا يشعران أن لهما الحق في الوصول إلى مجلس النواب، وجعلت الهيكلية الهرمية للسلطة السياسية ونموذج (الفائز يستحوذ على كل شيء) الذي يشكل الأساس فيها، من المستحيل لأنصارهما السيطرة عليهما للقيام بالمصلحة الجماعية^(٨٢)، وسرعان ما أنظم ماتيبا مع شيكوكو ونثينك وباماهرز Bamahriz ضد أودينكا، بينما حاول موليرو البقاء خارج ذلك الصراع، وكان الجميع يشككون بموئيد وبقدرة أودينكا على القيادة، وفضلوا الانتخابات المباشرة لمرشح الحزب لمنصب الرئاسة، وزاد شيكوكو من تعقيد السباق في أيار، عندما أعلن أنه مرشح للرئاسة عن حزب فوردي أيضاً، إلا أنه كان لديه فرصة ضعيفة بالنجاح؛ لأنه لم يكن يملك المال ولا يحظى بشعبية واسعة حتى بين أبناء قبيلة لوهيا، وعلى الرغم من التنافس الواضح بينهما وجد شيكوكو

وماتيبيا نفسيهما متقاربين، فكلاهما شعوبيين^(٨٣) اعتمد أملهما في الحصول على السلطة على مناقشة أعضاء الحزب في التصويت المباشر، بدلاً من الاعتماد على دعم المثقفين والنخبة السياسية^(٨٤). على الرغم من أن حزب فورد كان يحتل عناوين الصحف، كان الحزب الديمقراطي الأكثر نخبوية ومحافظه يلعب لعبة طويلة الأمد، فحتى شهر أيار كان للحزب جاذبية محدودة خارج الاقليمين الأوسط والشرقي، ولقد نأى كيباكي والحزب الديمقراطي نفسيهما من الاضراب العام الذي قام به حزب فورد، ورفضاً كذلك تأييد الاضراب عن الطعام من قبل أمهات السجناء، ومع تعمق مشاكل ذلك الحزب تحسنت حظوظ الحزب الديمقراطي^(٨٥).

اجتذب الحزب الديمقراطي عدد من المنشقين بما في ذلك أشخاص كبار من قبيلة كالنجين بين شهري أيار وحزيران، معززاً بذلك مطالبه بأن يكون قوة وطنية^(٨٦)، وبدأ حزب كانوا يصور الحزب الديمقراطي بصورة أكثر عدوانية، وأنه حزب نخبوي وتهيمن عليه منظمة جيما^(٨٧) Gema، وأعلن الرئيس موي أن أحزاب المعارضة كانت تدرج جيوشاً للإطاحة بالحكومة، وأن مساعده كين Keen كان مسؤولاً عن فرقة الاغتيالات التابعة للحزب الديمقراطي^(٨٨).

حقق الحزب الديمقراطي تقدماً جيداً في منطقتي قبليتي كالنجين وكوسي، ورد حزب كانوا على ذلك بضرب واعتقال انصاره، وفي الوقت الذي كان فيه كيباكي يجول في البلاد خلال شهري آب وأيلول، بدأ يواجه اعتداءات متزايدة، وألغيت العديد من تجمعاتهن وهُوجم موكبه بضعة مرات من قبل شباب مسلحين ينتمون إلى حزب كانوا، وأكدت صحيفة كينيا تايمز أن الحزب الديمقراطي قد قام باستئجار مسلحين لاغتيال الرئيس موي^(٨٩).

شأن ماتيبيا هجوماً في تموز، معلناً أنه سيحاول الإطاحة بأودينكا من رئاسة حزب فورد، عندما يجري الحزب انتخابات وطنية، واقترح أيضاً أن ينتقل مقر الحزب من أكيب هاوس Agip House -مقر أودينكا في شرق إفريقيا- إلى موثيتي هاوس Muthithe House في ويست لاندز West Landes،

والذي تم إعادته إلى ماتيبيا من أجل الاستفادة منه من قبل الحزب، وانتقل شيكوكو الأمين العام للحزب وعدد من أعضاء الأمانة إلى منزل موثيتي، بينما بقي أنصار أودينكا في مكانهم، وكانت تلك الخطوة هي الأولى نحو الانقسام الرسمي^(٩٠).

تم الانضمام حينها إلى المعركة ضد حزب كانوا، والتي كادت أن تكون عرضاً جانبياً تقريباً، وبدأ ماتيبيا جولته في أرجاء البلاد، ممولاً شبكة من المؤيدين في جميع أنحاء البلاد، وقام نتيجة لعدم تمكنه من الحصول على عضوية حزب فورد من أمانة الحزب التي كانت مؤيدة لأودينكا بإصدار بطاقاته الخاصة بنفسه، وركز كلاً الفصيلين على المناطق الحضرية وذات الكثافة السكانية العالية، مع إبداء القليل من الاهتمام لمنطقة ريفت فالي والمناطق الرعوية التي كانت معروفة بمناصرتها لحزب كانوا^(٩١).

بذلت الحكومة قصارى جهدها لإبقاء ماتيبيا داخل مناطق قبيلة الكيكويو، سامحة له بجولته الخاصة للقاء الجماهير في الإقليم الأوسط ولايكيبيا Laikipia، لكنها أغلقت الطرق بالحواجز عندما حاول الدخول إلى الإقليم الشرقي في شهر تموز، وفي خطة حزب كانوا، كانت مهمة ماتيبيا هي تقسيم قبائل الكيكويو، وليس أخذ أصوات قبيلتي إمبو وميرد Merd، وكان هجوم ماتيبيا سابقاً مدعوماً بقوة

من قبل (أربعة) من المؤسسين الـ(الستة) الأصليين لحزب فورد، وهم: شيكوكو وباماهرز ونثينكي Nthinki وكاجوكا Gachoka^(٩٢).

وأعلن ماتيبيا هؤلاء الـ(الأربعة) أنهم قد اتخذوا قرارًا بإلغاء انتخابات حزب فورد القادمة في ٢٧ تموز، واتهموا أودينكا بوضع الخطط لتزوير الانتخابات^(٩٣)، وكان ردُّ الأخير والأترك الشباب ومجموعة أكيب هاوس بدعم من جهاز الحزب -والذي أصبح بشكل متزايد يخضع لهيمنة قبيلة ليو وعائلة أودينكا- بأن ماتيبيا ومجموعته الـأربعة لم تكن لديها السلطة لتجاوز قرار اللجنة التوجيهية الوطنية للحزب، والتي تُعدُّ هيئاته الإدارية العليا، وأصابته الحرب الدعائية الناتجة بين الفصائل في الصحافة المؤيدين بالمزيد من خيبة الأمل^(٩٤).

بدأت انتخابات حزب فورد في منطقة أكيب هاوس في النهاية في الأول من شهر آب، وسط مقاطعة من مؤيدي ماتيبيا، ومع قليل من النجاحات في مناطق حزب كانو، وأظهرت الطبيعة الواسعة لدعم أودينكا في أنحاء البلاد، لكنها أظهرت كذلك بأنه كان يسيطر على أغلبية الحزب^(٩٥)، ومع إكمال الانتخابات الفرعية، دعا فصيل أكيب هاوس إلى عقد مؤتمر المندوبين في نهاية آب؛ من أجل انتخاب مسؤولين جُدد وتغيير دستور الحزب، ولم يكن أمام ماتيبيا وشيكوكو الكثير من الخيارات سوى تقسيم الحزب، وأعلنوا أنهم سيجرون انتخاباتهم الخاصة، ومع اتساع الصدع بدأ موليرو يرى في نفسه أنه يمثل مرشح تسوية، وأعلن للمرة الرابعة ترشحه لمنصب الرئيس عن حزب فورد في شهر تموز^(٩٦).

لم يكن أي طرف من الأطراف المتحاربة مستعدًا للتنازل له أكثر من خصومهم، وكان موليرو عجوزًا ضعيفًا ويعوزه دعم الشخصيات المهمة سواء أودينكا أو ماتيبيا، وكان على حافة الإفلاس، مدرغًا أن ترشحه سيفشل، فقرر بحلول شهر آب أن يشارك في انتخابات أكيب هاوس ويدعم أودينكا، ولكنه أصيب في الرابع عشر من آب بنوبة قلبية توفي على أثرها في المطار بعد رحلة عودة من لندن، وقد قضى خبر وفاته على الفرصة الأخيرة للمصالحة مع حزب فورد، وأصبح الانقسام لا يمكن إصلاحه^(٩٧).

نشأت مشاكل الحزب بالدرجة الأولى من طموحات زعيميه، لكن تنافسهما عكس وجود قوى أكثر عمقًا، وكان كلا الفصيلين عبارة عن ائتلافات مصممة للاستيلاء على السلطة، وتتألف من تجمع فضفاض لكبار القادة بدعم إقليمي، لكن متمركز على زعيم واحد مع قاعدة عرقية صلبة، وعلى الرغم من اشتراكهم بالعداء لحزب كانو، بقيت الكراهية بين قبيلتي الكيكويو ولوو قوية تقريبًا، وأعتبر العديد من قبيلة ليو أن نيانزا كانت أفضل حالًا في ظل حكم الرئيس موي، أكثر من حكم كينياتا، واقترح البعض سرًا أن من الأفضل أن يهيمن عليها قبيلة كالنجين، وليس قبيلة الكيكويو^(٩٨).

أصبح التوتر بين قبيلتي الكيكويو ولوو ضمن حزب فورد واضحًا بشكل متزايد خلال شهري آب وأيلول، وأكد زعماء الحزب أن قبيلة الكيكويو لن تطيق أبدًا زعامة ليو، ومن جانب آخر أعلن أودينكا أن: "... البلد غير مهيا لرئيس آخر من قبيلة الكيكويو..."^(٩٩)، وتم إضعاف كُلا من الحزب الديمقراطي وحزب فورد من خلال سلسلة من الانفصالات، لا سيّما في مناطق الساحل والأقاليم الغربية والشرقية، ونشأ هذا الانقسام المتنامي في حزب فورد، لكنه عكس كذلك حسابات غير مبالية عن الفائز المحتمل في تلك المناطق في بين أعضاء البرلمان الطامحين^(١٠٠).

كان هناك دعوات متكررة من حزب كانوا موجهة لسياسي المعارضة للعودة إلى أرض الوطن، وإلى أودينكا للانضمام إلى حزب كانوا، فعلى سبيل المثال وجه عضو البرلمان من قبيلة كالنجين أزكيال بارنكتوني Ezekiel Barngetuny دعوة إلى قبيلة لوف في شهر تشرين الثاني بالانضمام إلى حزب كانوا، وتشكيل عائلة واحدة من غرب رفت فالي، وسرعان ما أصبح هذا التحالف جزءاً من استراتيجية البقاء الطويلة الأمد لحزب كانوا^(١٠١).

الخاتمة

وعرض الاستنتاجات

تكمن أبرز التحديات والإشكالات السياسية التي واجهت النظام السياسي في كينيا للمدة ما بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٢) في محورين رئيسيين، هما: محور التحديات الداخلية، ومحور التحديات الخارجية.

فيما يتعلق بمحور (التحديات الداخلية)، فيمكن تلخيصه في:

١. الصراع على السلطة: الذي يُعدّ أحد التحديات السياسية في الملف السياسي بالبلاد، وقد لعبت كل من: الولاءات السياسية من جهة، والانتماءات العرقية من جهة أخرى، دوراً حثيثاً في تأجيج الصراع السياسي الداخلي بين الطرفين.
 ٢. الفساد واحتكار السلطة: يمثل الفساد المستشري في القطاعات المختلفة بكينيا، من بين مشكلات عديدة تواجهها كينيا، والتي تأتي من أوائل قائمة الدول الإفريقية في مسألة الفساد، حيث تُعدّ ظاهرة الفساد في سياقها الكيني سمة هيكلية في كيان الدولة منذ تأسيسها في العام ١٩٦٣، فالمساعدات التي قدمت لكينيا منذ الاستقلال، والتي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات، لم تؤثر كثيراً على حياة المواطنين، ولذلك فإن الشعب الكيني الذي يعيش نصفه تحت خط الفقر ظل يترقب ما سيقوم به الرئيس حول الحد من سرقة المال العام، في ظل احتكار عائلته من قبيلة الكيكويو للمجالين التجاري والزراعي، عبر مجموعة شبكات ومؤسسات وهمية لها صلة وثيقة بالحكم، فضلاً عن استئثارها بالسلطة بدءاً من الرئاسة ومروراً بجهاز المخابرات والشرطة وانتهاء بالجيش.
- أما فيما يتعلق بمحور (التحديات الخارجية) على مستوى النظام السياسي في كينيا، فيمكن تلخيصه في الصراع الغربي على كينيا. فلم تكن القوى الغربية غائبة عن النشاط السياسي في كينيا منذ الاستقلال، وظلت تلك القوى تتدخل بشكل سافر، إما حماية لمصالحها الاقتصادية المتمثلة في شركاتها العملاقة أو لإدارة مشروعات قدره، وذلك في ظل تميز كينيا بموقعها الاستراتيجي المغربي لأطماع تلك القوى، تزامناً مع قيامها بمشاركة الغرب في إدارة ملفات ساخنة وحساسة، وقد أصبحت تلك الاعتبارات تمثل تحدياً كبيراً أمام النظام السياسي لكينيا، لا سيّما وأن الولايات المتحدة كانت تتدخل في السياسة الخارجية الكينية من أجل التأثير فيها، كما تتدخل في بعض شؤونها الداخلية، وبوجه خاص في القضايا ذات الارتباط الوثيق بمصالحها.
- عانت كينيا من توترات أمنية، واضطرابات إثنية وعرقية، وصراعات طائفية داخلية وحدودية، وكذلك من تهديدات أمنية مرتبطة في شكلها المباشر، وتداعياتها المتجددة، بالحراك الحثيث لجماعات العنف المسلح والحركات الانفصالية المواكبة والمالية لأطماع الغرب، وطبيعة إدارته لمقتضيات اللعبة السياسية في كينيا على وجه الخصوص. غير أن ما يمنح الوضع الأمني في المشهد الكيني

أبعدًا أكثر عنفاً ودموية واضطرابًا، هو انفراد كينيا بمكونات إثنية وعرقية جامعة لأطياف العرقيات والإثنيات في القارة الإفريقية، وهو ما يشكل في مجمله وضعًا آمنياً متأزمًا، بفعل ارتباط تلك الأطياف بعوامل وأهداف مشتركة تجمع الداخل الكيني بخارجه على تلك العوامل والأهداف، لا سيّما في تداعياتها الأمنية والعسكرية، تلك التي يزيد من حدتها كون كينيا بلدًا صنعتته عشوائية الأطماع الغربية الاستعمارية في القارة الإفريقية.

الهوامش والمصادر:

- (١) هي إحدى صور الحكومة، التي تتسم بحكومة مركزية قوية وحرية سياسية محدودة، وتخضع الحريات الفردية للدولة، ولا توجد مساهلة دستورية في النظام السلطوي.
- (٢) Goldsmith, "Risk, Rule and Reason: Leadership in Africa", *Public Administration and Development*, No. (21), 2001, p. 77.
- (٣) Michael Bratton and Nicholas Van de Walle, *Democratic experiments in comparative perspective*, Cambridge, 1997, p. 3.
- (٤) S. Lipset, "Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy". *American Political Science Review*, Vol. (53), No. (1), 1999, p. 74.
- (٥) World Bank, *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth*, Washington, 1999, p. 60.
- (٦) الديمقراطية: هي الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية، بما في ذلك تحرك التغييرات السياسية الجوهرية باتجاه ديمقراطي، وقد يكون الانتقال من نظام سياسي سلطوي أو شبه سلطوي إلى نظام سياسي ديمقراطي كامل أو شبه ديمقراطي، وينسب حدوث الديمقراطية إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك: التنمية الاقتصادية، والتاريخ، والمجتمع المدني. للتفاصيل ينظر:
- Yi Feng, "Democracy, Political Stability and Economic Growth", *British Journal of Political Science*, Vol. (27), No. (3), July 1997, pp. 391-418.
- (٧) D. Branch and N. Cheeseman, "Democratization, sequencing, and state failure in Africa: lessons from Kenya", *African Affairs*, Vo.(430), No. (108), 2008, pp. 3-5.
- (٨) Smith Hempstone, *Rogue Ambassador: An African Memoir 1988-1991*, Sewanee, 1997, pp. 113-114.
- (٩) International Relations Committee, *Kenya Economic Policy and Trade Practices, Country Report on Economic and Trade Practices*, Washington, 1994, p. 312.
- (١٠) Andrew Morton, *Moi: The making of an African statesman*, London, 1998, p. 166.
- (١١) Human Rights Watch, "Kenya's Unfinished Democracy: A Human Rights Agenda for the New Government", Vol. (10), No.(14), 2002, p. 16.
- (١٢) Elisha S. Odhiambo- Atieno, "Hegemonic Enterprises and Instrumentalities of Survival: Ethnicity and democracy in Kenya", *African Studies*. Vol. (2), No. (61), 2002, p. 223.

^(١٣) مارغريت هيلدا تاتشر. ولدت بمدينة غرانثام في العام ١٩٢٥، وهي سياسية بريطانية، وكانت رئيسة وزراء بريطانيا للمدة من العام (١٩٧٩-١٩٩٠)، وزعيمة حزب المحافظين للمدة من العام (١٩٧٥-١٩٩٠)، وهي أول امرأة تولت رئاسة وزراء المملكة المتحدة، ومدة حكمها هي الأطول خلال القرن العشرين، وقد لازمها لقب (المرأة الحديدية)، وتعدّ من أهم الشخصيات المؤثرة في تاريخ بريطانيا. توفيت في لندن في العام ٢٠١٣. للتفاصيل ينظر:

.Clare Beckett, Margaret Thatcher, Haus Publishing, London, 2006

^(١٤) Ibid, p. 228.

George Saitoti, The challenges of Economic and Institutional Reforms in Africa, Aldershot, ^(١٥) 2002. P. 60.

^(١٦) حكم رئيس كينيا السابق دانيال أراب موي من العام (١٩٧٨-٢٠٠٢)، ويُعدّ ثاني رئيس في تاريخ كينيا منذ استقلالها على الاستعمار البريطاني في العام ١٩٦٣ بعد الرئيس جومو كينياتا، وعُرف بـ(الرجل القوي) الذي حكم كينيا لأطول مدة رئاسية بلغت (٢٤) عامًا، وقد شهدت حقبة رئاسته العديد من التناقضات والمشاكل في جميع مفاصل الدولة ونواحيها، لا سيّما التعددية الحزبية؛ وذلك لأنه أعقب مرحلة ما بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى به حكم كينيا بالحديد والنار. للتفاصيل ينظر:

Andrew Morton, Op. Cit.

^(١٧) S. Brown and R. Raddatz, “Dire consequences or empty threats? Western pressure for peace, justice and democracy in Kenya”, Journal of Eastern African Studies, Vol. (8), No. (1), 2014, pp. 43-44.

Philip B. Heymann, “Democracy and Corruption”, Fordham International Law Journal, ^(١٨) Vol. (20), No. (2), 1996, p. 323.

S. Devarajan, D. Dollar and Torgny Holmgren, Aid and Reform in Africa, Washington, ^(١٩) 2001, p. 471.

John M. Cohen, “Ethnicity, Foreign Aid and Economic growth in sub-Saharan Africa: The ^(٢٠) case of Kenya”, Harvard Institution for International development, Research Paper No. (520), Harvard University, 1995, p. 9.

Nicolas Van De Walle, African economies and the politics of permanent crisis 1979-1999, ^(٢١) New York: Cambridge University press, 2001, p. 184.

J. Ngethe, In Search of NGOs: Towards a Funding Strategy to Create NGO Research ^(٢٢) Capacity in Eastern and Southern Africa, Nairobi: University of Nairobi, 1997, pp. 55-57.

African Rights Foundation, Kenya Shadow Justice, London, 1996, p. 125. ^(٢٣)

A. Noman, Stein H. Botchwey and J. Stiglitz, Good Growth and Governance in Africa: ^(٢٤) Governance and Growth Challenges for Africa, New York: Oxford University Press, 2012, p. 87.

Ibid, pp. 90-92. ^(٢٥)

(٢٦) عالم لاهوت وناشط في مجال حقوق الإنسان ووزير متقاعد للكنيسة المشيخية بشرق إفريقيا. ولد في مقاطعة نيري في العام ١٩٤١، وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الفلسفة من جامعة برينستون في أمريكا، وعُيّن وزيراً في العام ١٩٦٧، وخدم في أبرشيات مختلفة قبل تقاعده في العام ٢٠١١. للتفاصيل ينظر: <https://en.wikipedia> (٢٧) للتفاصيل ينظر:

Paul Mwangi, *The Black Bar*, Nairobi, 2001, pp. 156-165.

(28) Charles Hornsby, *Kenya A History Since Independence*, London, 2012, p. 156.

(29) S. Brown, "Theorizing Kenya's Protracted Transition to Democracy", *Journal of Contemporary African Studies*, Vol (22), No. (3), 2004, pp. 325-326.

(30) David W. Throup and Charles Hornsby, *Multi-Party Politics in Kenya*, Athens, Ohio: University of Ohio Press, 1998, p. 28.

(31) Crawford Young, "The end of the post-colonial state in Africa? Reflections on changing African political dynamics" *African Affairs*, Vol. (103), 2004, pp. 23-25.

(32) Philip B. Heymann, *Op. Cit*, pp. 336-337.

(33) Chris Maina Peter and Fritz Kopsieker, *Political succession in East Africa: In search for a limited leadership*, Nairobi, 2006, p. 113.

(34) Babafemi A. Badejo, *Raila Odinga: An Enigma in Kenyan Politics*, Lagos and Nairobi: Yintab Books, 2006, p. 33.

(٣٥) عالم اقتصاد كيني، ولد في العام ١٩٣١، ودرس في جامعة ماكيريري في أوغندا، وكلية لندن للاقتصاد، وهو عضو الجمعية الوطنية الكينية، ووزير مالية كينيا بين عامي (١٩٦٩-١٩٨٢)، ونائب رئيس كينيا بين عامي (١٩٧٨-١٩٨٨)، وتولى منصب رئيس كينيا بين عامي (٢٠٠٢-٢٠١٣). توفي في العام ٢٠٢٢. للتفاصيل ينظر: <https://ar.wikipedia.org>

(36) O. Namwaya, "Who owns Kenya: Exclusive", *East African Standard*, 1 October 2004, p. 26.

(37) Philip B. Heymann, *Op. Cit*, p. 341.

(٣٨) كامو جوناتون كينياتا. ولد في نابروبي في العام ١٨٩٤، وينتمي إلى قبيلة الكيكويو. وهو سياسي كيني وناشط مناهض للاستعمار البريطاني، تولى منصب رئيس وزراء كينيا في ظل حكومة الاستعمار من العام (١٩٦٣-١٩٦٤)، وبعدها أصبح أول رئيس في تاريخ كينيا من العام (١٩٦٤-١٩٧٨) بعد استقلال كينيا، وقد لعب دوراً هاماً في انتقال كينيا من مستعمرة تابعة لبريطانيا إلى جمهورية مستقلة، وكان من الناحية الأيديولوجية محافظاً وقومياً، وقاد حزب اتحاد كينيا الأفريقي الوطني (كانو KANU) من العام (١٩٦١-١٩٧٨)، إذ فاز الحزب في الانتخابات العامة في العام ١٩٦٣. توفي في مومباسا في العام ١٩٧٨. للتفاصيل ينظر:

G. Muigai, *Jomo Kenyatta and the Rise of the Ethno-Nationalist State in Kenya*, Oxford: James Currey, 2004.

(39) Nicolas Van De Walle, *Op. Cit*, pp. 100-102.

(40) S. Brown, *Op. Cit*, pp. 351-352.

(41) A. Noman, Stein H. Botchwey and J. Stiglitz, *Op. Cit*, p. 102.

- (42) O. Namwaya, Op. Cit, pp. 31-32.
- (43) Sichertman Carol, "Kenya in Race and Class", Vol. (57), No. (4), April-June 1998, pp. 69-71.
- (44) S. Ndegwa, "Citizenship and Ethnicity: An Examination of Two Transition Moments in Kenya Politics", American Political Science Review, Vol. (3), No. (91), 1997, pp. 55-57.
- (45) Philip B. Heymann, Op. Cit, p. 344.
- (46) O. Namwaya, Op. Cit, p. 44.
- (47) Goldsmith, Op. Cit, pp. 79-80.
- (48) O. Namwaya, Op. Cit, pp. 49-50.
- (49) Republic of Kenya, Report of the parliamentary select committee to investigate ethnic clashes in Kenya, Nairobi, 1992, pp. 14-15.
- (50) Chris Maina Peter and Fritz Kopsieker, Op. Cit, p. 114.
- (51) Human Rights watch/ Africa watch, Ethnic violence in Kenya, New York, 1993, pp. 23-25.
- (52) O. Namwaya, Op. Cit, p. 63.
- (53) Ibid, pp. 68-70.
- (54) Nation Christian Council of Kenya, "The cursed arrow: A report on organized violence against democracy in Kenya", Vol. (1): Contemporary report on the politicized land clashes in rift valley, Nyanza and western provinces, Nairobi, 1992, p. 37.
- (55) P. Ngau, "Tensions in empowerment: The experience of the Harambee (self-help) movement in Kenya". Economic Development And Cultural Change, Vol. (35), No. (3), 1987, pp. 523- 525.
- (56) رفض أعضاء البرلمان من قبيلة كالنجين النتائج؛ لأنها كانت مبنية على أساس اللغظ الكثير، ولأنها متحيزة عرقياً، ورفض البرلمان التقرير في شهر تشرين الأول. ينظر:
- Charles Hornsby, Op. Cit, p. 200.
- (57) Babafemi A. Badejo, Op. Cit, pp. 44-45.
- (58) L. Lawson, "The politics of anti-corruption reform in Africa", Journal of Modern African Studies, Vol. (47), No. (1), 2009, pp. 85-87.
- (59) Human Rights Watch, Op. Cit, p. 23.
- (60) W. Maina, "Constitutional Crisis in Kenya: An Inquiry into the Origins, Nature and Prospects of Reform", Paper Precedence to the IPAR Project on Constitution- Making in Kenya, November/ December 1996, p. 67.
- (61) Chris Maina Peter and Fritz Kopsieker, Op. Cit, pp. 116-117.
- (62) A. Noman, Stein H. Botchwey and J. Stiglitz, Op. Cit, p. 122.
- (63) K. Cheche, Independent Kenya, Nairobi: Zed Press, 1992, p. 267.

- (64) J. Widner, "Two Leadership styles and Patterns of Political Liberalization", *African Studies Review*, Vol. (37), No. (1), April 1994, pp. 151-153.
- (65) Forum for the Restoration of democracy, *Ford Mani Festo: Charter for the second liberation*, Nairobi, 1992, pp. 41-43.
- (66) D. Branch and N. Cheeseman, *Op. Cit*, p. 26.
- (67) Crawford Young, *Op. Cit*, pp. 33- 34.
- (68) Angelique Haugerud, *The Culture of politics in modern Kenya*, Cambridge, 1995, pp. 88-90.
- (69) O. Namwaya, *Op. Cit*, p. 77.
- (70) E. S. Atieno-Odhiambo, *Hegemonic Enterprises and Instrumentalities of Survival: Ethnicity and democracy in Kenya*, Oxford: James Currey, 2004, pp. 167-168.
- (71) Paul Gifford, *Christianity, Politics and public life in Kenya*, London, 2009, pp. 216-219.
- (72) E. S. Atieno-Odhiambo, *Op. Cit*, p. 186.
- (73) Charles Hornsby, *Op. Cit*, p. 205.
- (74) S. Ndegwa, *Op. Cit*, p. 64.
- (75) P. Ngau, *Op. Cit*, p. 538.
- (76) S. Ndegwa, *Op. Cit*, p. 78.
- (77) J. B. Ojwang, *Constitutional Development in Kenya: Institutional adaptation and social change*, Nairobi: African Centre for Technology Studies (ACTS), 1995, pp. 371-372.
- في العام ٢٠٠٢ بصدد ذلك (National Alliance Rainbow Coalition) (NARC)⁽⁷⁸⁾ أوضح تحالف قوس قزح الوطني قائلًا: (كان بالإمكان المحافظة على تحالف معارضة عابر للعرقية لمدة قصيرة). ينظر: Goldsmith, *Op. Cit*, pp. 89.
- (79) *Ibid*, pp. 89-90.
- (80) Joel S. Migdal, *State in Society: Studying how states and societies transform and constitute one another*, Cambridge: Cambridge University Press, 2001, p. 418.
- (81) Goldsmith, *Op. Cit*, p. 93.
- (82) Joel S. Migdal, *Op. Cit*, pp. 424-525.
- (83) الشعبية: هي مجموعة من المواقف السياسية التي تؤكد على فكرة (الشعب)، وتقارن هذه المجموعة غالبًا بـ(النخبة). وتطور المصطلح في القرن التاسع عشر وطُبق على العديد من السياسيين والأحزاب والحركات منذ ذلك الوقت، على الرغم من ندرة اختياره كوصف ذاتي في إطار العلوم السياسية وغيرها من العلوم الاجتماعية، وجرى توظيف العديد من تعريفات الشعبية المختلفة، إذ اقترح عدد من الباحثين رفض هذا المصطلح برمته. للتفاصيل ينظر: سعيد الصديقي، "الشعبوية: أبعادها وتأثيراتها السياسية"، مجلة ذوات، العدد (٤٧)، المغرب، ٢٠١٨.
- (84) S. Brown, *Op. Cit*, p. 366.
- (85) Philip B. Heymann, *Op. Cit*, p. 348.

^(٨٦) وتضمن هؤلاء الوزير السابق جيمس نيامويا James Nyamweya عن كوسي، وكذلك الحاكم الاقليمي السابق تشارلز موركور Charles murgor. ينظر:

Ibid, p. 348.

^(٨٧) منظمة تأسست في كينيا لتقديم الاحتياجات الاجتماعية والسياسية لشعب بانغو المؤلف من قبائل الكيكويو وإمبو وميرو، وهي قبائل كانت ترى أنها قريبة من بعضها لغويًا وثقافيًا، لكنها لا تملك أساطير أو تاريخ مشترك، وتحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء إلى عهد كينيا. ينظر:

Babafemi A. Badejo, Op. Cit, p. 52.

⁽⁸⁸⁾ E. S. Atieno-Odhiambo, Op. Cit, p. 197.

⁽⁸⁹⁾ Ibid, p. 226.

⁽⁹⁰⁾ Babafemi A. Badejo, Op. Cit, p. 53.

⁽⁹¹⁾ S.H. Ominde, Kenya's Population Growth and Development to the Year 2000, Nairobi: Heinemann, 2001, pp.131-132.

⁽⁹²⁾ J.O. Wakajumah, Op. Cit, p. 99.

⁽⁹³⁾ Babafemi A. Badejo, Op. Cit, p. 58.

⁽⁹⁴⁾ S. Bogonko, A Study in African National Movements, Nairobi: Kenya Literature Bureau, 1994, p. 410.

^(٩٥) فيما دعم (٤) من المؤسسين الـ(٦) ماتيبا، ودعم جميع أعضاء الجهاز التنفيذي الوطني الـ(١٠) الآخرين أودينكا، ودعم (٦) فروع فقط لحزب فورد فصيل ماتيبا، وبقي (٢٧) مؤيد لأودينكا، فيما كان هناك (١٣) منقسمون. ينظر:

Ibid, p. 410-411.

⁽⁹⁶⁾ J.O. Wakajumah, Op. Cit, p. 167.

⁽⁹⁷⁾ L. Lawson, Op. Cit, pp. 89-90.

⁽⁹⁸⁾ M.H. Khalil Timamy, "African Leaders and Corruption", Review of African Political Economy", Vol. (104), No. (5), 2005, p. 433.

⁽⁹⁹⁾ Mike Mutungi, Kenya Mpya – Selecting and Holding County and National Leaders to Account, Nairobi: Michi Media Ltd, 2011, p. 199.

⁽¹⁰⁰⁾ Ibid, p. 201.

⁽¹⁰¹⁾ R. Southall, "Re-forming the State? Kleptocracy & the Political Transition in Kenya", Review of African Political Economy, Vol. (26), No. (79), Southall (London), 1998, p. 91.

• قائمة المصادر:

1. A. Noman, Stein H. Botchwey and J. Stiglitz, Good Growth and Governance in Africa: Governance and Growth Challenges for Africa, New York: Oxford University Press, 2012, p. 87.
2. African Rights Foundation, Kenya Shadow Justice, London, 1996.

3. Andrew Morton, *Moi: The making of an African statesman*, London, 1998.
4. Angelique Haugerud, *The Culture of politics in modern Kenya*, Cambridge, 1995.
5. Babafemi A. Badejo, *Raila Odinga: An Enigma in Kenyan Politics*, Lagos and Nairobi: Yintab Books, 2006.
6. Charles Hornsby, *Kenya A History Since Independence*, London, 2012.
7. Chris Maina Peter and Fritz Kopsieker, *Political succession in East Africa: In search for a limited leadership*, Nairobi, 2006.
8. Clare Beckett, *Margaret Thatcher*, Haus Publishing, London, 2006.
9. Crawford Young, "The end of the post-colonial state in Africa? Reflections on changing African political dynamics" *African Affairs*, Vol. (103), 2004.
10. D. Branch and N. Cheeseman, "Democratization, sequencing, and state failure in Africa: lessons from Kenya", *African Affairs*, Vo.(430), No. (108), 2008.
11. David W. Throup and Charles Hornsby, *Multi-Party Politics in Kenya*, Athens, Ohio: University of Ohio Press, 1998.
12. E. S. Atieno-Odhiambo, *Hegemonic Enterprises and Instrumentalities of Survival: Ethnicity and democracy in Kenya*, Oxford: James Currey, 2004.
13. Elisha S. Odhiambo- Atieno, "Hegemonic Enterprises and Instrumentalities of Survival: Ethnicity and democracy in Kenya", *African Studies*. Vol. (2), No. (61), 2002.
14. Forum for the Restoration of democracy, *Ford Mani Festo: Charter for the second liberation*, Nairobi, 1992.
15. G. Muigai, *Jomo Kenyatta and the Rise of the Ethno-Nationalist State in Kenya*, Oxford: James Currey, 2004.
16. George Saitoti, *The challenges of Economic and Institutional Reforms in Africa*, Aldershot, 2002.
17. Goldsmith, "Risk, Rule and Reason: Leadership in Africa", *Public Administration and Development*, No. (21), 2001.
18. Human Rights Watch, "Kenya's Unfinished Democracy: A Human Rights Agenda for the New Government", Vol. (10), No.(14), 2002.
19. Human Rights watch/ Africa watch, *Ethnic violence in Kenya*, New York, 1993.
20. International Relations Committee, *Kenya Economic Policy and Trade Practices, Country Report on Economic and Trade Practices*, Washington, 1994.
21. J. B. Ojwang, *Constitutional Development in Kenya: Institutional adaptation and social change*, Nairobi: African Centre for Technology Studies (ACTS), 1995.
22. J. Ngethe, *In Search of NGOs: Towards a Funding Strategy to Create NGO Research Capacity in Eastern and Southern Africa*, Nairobi: University of Nairobi, 1997.
23. J. Widner, "Two Leadership styles and Patterns of Political Liberalization", *African Studies Review*, Vol. (37), No. (1), April 1994.
24. Joel S. Migdal, *State in Society: Studying how states and societies transform and constitute one another*, Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
25. John M. Cohen, "Ethnicity, Foreign Aid and Economic growth in sub-Saharan Africa: The case of Kenya", Harvard Institution for International development, Research Paper No. (520), Harvard University, 1995.
26. K. Cheche, *Independent Kenya*, Nairobi: Zed Press, 1992.
27. L. Lawson, "The politics of anti-corruption reform in Africa", *Journal of Modern African Studies*, Vol. (47), No. (1), 2009.

28. M. H. Khalil Timamy, "African Leaders and Corruption", Review of African Political Economy", Vol. (104), No. (5), 2005.
29. Michael Bratton and Nicholas Van de Walle, Democratic experiments in comparative perspective, Cambridge, 1997.
30. Mike Mutungi, Kenya Mpya – Selecting and Holding County and National Leaders to Account, Nairobi: Michi Media Ltd, 2011.
31. Nation Christian Council of Kenya, "The cursed arrow: A report on organized violence against democracy in Kenya", Vol. (1): Contemporary report on the politicized land clashes in rift valley, Nyanza and western provinces, Nairobi, 1992.
32. Nicolas Van De Walle, African economies and the politics of permanent crisis 1979-1999, New York: Cambridge University press, 2001.
33. O. Namwaya, "Who owns Kenya: Exclusive", East African Standard, 1 October 2004.
34. P. Ngau, "Tensions in empowerment: The experience of the Harambee (self-help) movement in Kenya". Economic Development And Cultural Change, Vol. (35), No. (3), 1987.
35. Paul Gifford, Christianity, Politics and public life in Kenya, London, 2009.
36. Paul Mwangi, The Black Bar, Nairobi, 2001.
37. Philip B. Heymann, "Democracy and Corruption", Fordham International Law Journal, Vol. (20), No. (2), 1996.
38. R. Southall, "Re-forming the State? Kleptocracy & the Political Transition in Kenya", Review of African Political Economy, Vol. (26), No. (79), Southall (London), 1998.
39. Republic of Kenya, Report of the parliamentary select committee to investigate ethnic clashes in Kenya, Nairobi, 1992.
40. S. Bogonko, A Study in African National Movements, Nairobi: Kenya Literature Bureau, 1994.
41. S. Brown and R. Raddatz, "Dire consequences or empty threats? Western pressure for peace, justice and democracy in Kenya", Journal of Eastern African Studies, Vol. (8), No. (1), 2014.
42. S. Brown, "Theorizing Kenya's Protracted Transition to Democracy", Journal of Contemporary African Studies, Vol (22), No. (3), 2004.
43. S. Devarajan, D. Dollar and Torgny Holmgren, Aid and Reform in Africa, Washington, 2001.
44. S. Lipset, "Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy". American Political Science Review, Vol. (53), No. (1), 1999.
45. S. Ndegwa, "Citizenship and Ethnicity: An Examination of Two Transition Moments in Kenya Politics", American Political Science Review, Vol. (3), No. (91), 1997.
46. S. H. Ominde, Kenya's Population Growth and Development to the Year 2000, Nairobi: Heinemann, 2001.
47. Sichernman Carol, "Kenya in Race and Class", Vol. (57), No. (4), April-June 1998.
48. Smith Hempstone, Rogue Ambassador: An African Memoir 1988-1991, Sewanee, 1997.
49. W. Maina, "Constitutional Crisis in Kenya: An Inquiry into the Origins, Nature and Prospects of Reform", Paper Precedence to the IPAR Project on Constitution- Making in Kenya, November/ December 1996.
50. World Bank, Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth, Washington, 1999.
51. Yi Feng, "Democracy, Political Stability and Economic Growth", British Journal of Political Science, Vol. (27), No. (3), July 1997.
52. <https://en.wikipedia>